الخطاب السياسي والرأي العام في ألمانيا ٢٠٠٣م

مقدمة:

١- ألمانيا دوليًا قبيل الحرب

لم تعد ألمانيا عند اندلاع الحرب على العراق هي نفسها ألمانيا في حقبة الحرب الباردة، وعلى وجه التحديد لم تعد نوعية ارتباطها بحلف شمال الأطلسي بزعامته الأمريكية كما كانت عليه؛ فمنذ إعادة توحيد شطري ألمانيا -بعد انهيار المعسكر الشرقي- أصبحت نقطة الثقل الأكبر في السياسة الخارجية الألمانية تتمثل في الاتحاد الأوروبي وتطويره، إلى جانب الاحتفاظ بالارتباطات الأطلسية. ومع وصول الائتلاف بين الديمقراطيين الاشتراكيين والخضر للحكم -وكلا الحزبين كان لسنوات عديدة في حقبة الحرب الباردة معارضًا للسياسات الأطلسية- ازداد التركيز على المسيرة الأوروبية، إلى جانب الحرص على تثبيت دور جديد لألمانيا على الصعيد الدولي أيضًا، وقد استعادت كامل سيادتها بعد وحدتها؛ بما يتجاوز حدود ما سبق تثبيته في هذا المجال اقتصاديًا وماليًا[١].

والمشاركة الألمانية في مهام عسكرية دولية -والتي كانت شبه محظورة سياسيًا في الحرب الباردة- أصبحت مطلبًا سياسيًا ألمانيًا وغربيًا، وتطورت هذه المشاركة تدريجيًا خلال التسعينيات من القرن العشرين؛ من بعثات طبية كما كان في كامبوديا، ومشاركة دعم عن بُعد كما كان في حرب الخليج الثانية، إلى مشاركة مباشرة دون مهمة قتالية في بداية حرب البلقان، ثم المشاركة في المهمة القتالية -تحت قيادة حلف شمال الأطلسي في الحرب الأطلسية ضد صربيا- حول كوسوفا.

وكانت ألمانيا -إلى جانب فرنسا- المحرِّك الأول لسياسة التميّز السياسي -الخارجي والعسكري والأمني- عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ فمعظم الخطوات التي تمت خلال اثني عشر عامًا بعد نهاية الحرب الباردة؛ بدأت نواتها الأولى في البلدين؛ سواء على صعيد تكوين قوة عسكرية أوروبية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، أو على صعيد تطوير الصناعة العسكرية الأوروبية في الميادين التي كان الاعتماد فيها على الصناعة الأمريكية، أو على صعيد التركيز على عنصر التميّز السياسي والأمني في خطوات الوحدة الأوروبية؛ ابتداء من اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٢م، وانتهاء بآخر مرحلة من مراحل التوسعة من (١٥) دولة إلى (٢٥) دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

ويقول فريديرك ميرتس (من زعماء الحزب المسيحي الديمقراطي): "**النظرة إلى الأحداث التاريخية عامي ١٩٨٩و١٩٩٠ توضح أيضًا مدى ارتباط المسألة الألمانية بالمسألة الأوروبية في الماضي وإلى الآن. إن الاندماج الأوروبي لم يكن بالنسبة إلينا نحن الألمان مسألة قائمة بذاتها على الإطلاق**"[٢].

على أن التحرك الألماني في إطاره الأوروبي -والذي وجد انتقادًا واحتجاجًا أمريكيَيْن باستمرار- كان تحركًا حذراً إلى حدّ بعيد؛ فالعلاقات الوثيقة المتشابكة مع الولايات المتحدة الأمريكية -لا سيما في الميدان الاقتصادي والمالي- لا تسمح بأن يصل التميز الأوروبي إلى مستوى المواجهة المباشرة، على أن السياسات الأمريكية في التسعينيات الميلادية (انسحابًا من المنظمات والاتفاقات الدولية، وإصراراً على مشروع الدرع الصاروخي، وتحركًا ملحوظًا في اتجاه السيطرة على منابع النفط وطرق إمداداته؛ وهو ما وصل إلى أقصى مداه، مع استلام "**المحافظين الجدد**" والرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مقاليد السلطة) كانت بمثابة إشارات تحذير للأوروبيين؛ لا سيما وأن مخططات "المحافظين الجدد" لفرض هيمنة دولية -لا تراعي مصالح الأوروبيين- أصبحت معروفةً وموضوعَ دراساتٍ عديدة في ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى؛ وفي مقدمتها الحيلولة بأي ثمن دون أن تكون أي دولة أخرى -لا سيما ألمانيا واليابان- قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عالميًا، وأن تكون الهوة العسكرية بينها وبين أي قوة دولية

أخرى -كالاتحاد الأوروبي- أكبر من أن يمكن تجاوزها. ومن ذلك ما تنشره على سبيل المثال "جامعة **كاسل**" بصورة متتابعة؛ فنجد من ذلك -في باب بعنوان: "**الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في السياسة الدولية**"- عشرات البحوث والمقالات التحليلية عن سياسات "المحافظين الجدد" عبر التسعينيات الميلادية حتى الآن؛ ومن عناوينها على سبيل المثال: "**نشر القوات المسلّحة في أنحاء العالم**"، و"**الأولوية المطلقة للسيطرة على الخليج**"، و"**حرب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل هيمنة مطلقة**"، و"**الإمبريالية والقانون الدولي**"، و"**أمريكا: الإمبريالية والحرب**"، و"**أمريكا تتحوّل إلى دولة غير قانونية**" وغيرها[٣].

٢-الرأي العام الألماني ومناهضة العولمة

مع ترسيخ سياسة الانفراج، فالوفاق الدولي، ثم انهيار المعسكر الشرقي؛ تراجعت بشكل ملحوظ حركة "السلام" الأوروبية، التي كانت موجّهة في الدرجة الأولى ضد سياسات المواجهة الأطلسية. ولكن ظاهرة العولمة وانطلاق دفعاتها الأكبر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ووصول آثارها السلبية إلى فئات عريضة من المجتمعات الأوروبية؛ كل ذلك أوجد حركة مضادة أصبحت في هذه الأثناء معروفة بحركة مناهضة العولمة، والتي يعتبرها المراقبون شبيهة بولادة حركة حُماة البيئة وحركة السلام في السبعينيات الميلادية، ويرصدون بلوغ تأييدها- على مستوى الرأي العام العالمي- حجمًا أوسع نطاقًا مما وصلت إليه أحزاب الخضر في هذه الأثناء، وعبّر عن ذلك الناقد الأمريكي بنيامين باربر- أثناء ندوة استضافه فيها حزب الديمقراطيين الاشتراكيين- بقوله: "**الغاية الحقيقية للخصخصة هي في نهاية المطاف شن حرب على صيغة الحق العام؛ ليست هي حربًا ضد الدولة، ولكنها حرب ضد الرأي العام، ضد العامّة، حرب ضد الأسس المشتركة التي تجمعنا معاً**"[٤].

في ألمانيا -على وجه التخصيص- اقترنت حركة مناهضة العولمة بمعارضة متزايدة على مستوى الرأي العام؛ لاستمرار وجود أسلحة الدمار الشامل -ولاسيما الأسلحة النووية- بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية الكبرى على الأرض الألمانية. ومع ظهور استهداف السياسة الأمريكية مناطق عالمية أخرى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؛ تصاعدت نسبة التعاطف في الرأي العام الألماني مع البلدان النامية عمومًا، واتسع نطاق معارضة "**الهيمنة الأمريكية**" من جهة، كما اتسع من جهة أخرى نطاق الحملة الأمريكية المضادة، والتي اعتمدت على وصف هذه المعارضة بأنها "**عداء للأمريكيين**"[٥].

على أن حدث التفجيرات في نيويورك وواشنطن ساهم إلى حد كبير في تجاوز تلك المرحلة، وظهور عنصرين رئيسيين في الرأي العام الألماني؛ أحدهما عنصر التعاطف مع الأمريكيين وهم في موقع "الضحية"، وثانيهما الخوف المتصاعد من استهداف دول أوروبية -بما فيها ألمانيا- بعمليات مشابهة؛ وهو ما ساهمت في تعزيزه الإجراءات الرسمية، وكذلك الموقف المعلن على لسان المستشار الألماني جيرهارد شرودر بتأكيد "**التضامن المطلق مع الولايات المتحدة الأمريكية**"، كما عبّر عن ذلك في يوم التفجيرات نفسه أمام المجلس النيابي في برلين.

على أن مفعول حدث التفجيرات اضمحل سريعًا بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية -في حربها ضد أفغانستان- حدود "**الرد العسكري على عمل إرهابي**"، وامتنعت عن اتباع سياسة "الشفافية" في التحقيقات حول الحدث والتعامل مع المتهمين به، بالإضافة إلى أسلوب التعامل مع مَن أسرتهم وزجّت بهم في جوانتانامو من مقاتلي طالبان وتنظيم القاعدة. وتوجد شواهد عديدة للغاية على هذا التبدّل السريع في موقف الرأي العام الألماني من "**الحرب ضد الإرهاب**"؛ وهو ما يسري على المقالات الإعلامية شبه اليومية، وعلى الدراسات المنهجية التخصصية، طوال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م؟[٦].

٢- أثر الانتفاضة والواقع العربي على الرأي العام الألماني

لقد أصبح الرأي العام الألماني من قبل حدث التفجيرات، متهيئًا لمعارضة السياسات الأمريكية على نطاق واسع، وساهم في ذلك الموقف الأوروبي بالإصرار على المضيّ قدمًا في الاتفاقات الدولية التي ترفض واشنطن المشاركة فيها أو تعمل على عرقلتها؛ كما كان مع اتفاقية مكافحة الألغام الأرضية، والاتفاقية العالمية حول المناخ، ثم ميثاق تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. على أن اندلاع الانتفاضة ووصول أخبارها إلى الأوروبيين- بتفصيل أوسع نطاقًا بكثير مما كان في الحروب العربية-الإسرائيلية السابقة، أو في إطار انتفاضة عام ١٩٨٧م- أضاف عنصرًا بالغ الأهمية لازدياد حجم المعارضة للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية على وجه التخصيص، وظهر ذلك بصورة خاصة أثناء المظاهرات التي عمّت المدن الألمانية، وشارك فيها عشرات الألوف خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١م[٧].

منذ ذلك الحين أيضًا بدأ الانتقاد العلني للسياسات والممارسات الإسرائيلية يزداد وينتشر بشكل واضح، وفي الوقت نفسه تسعى الجهات اليهودية للربط بين ذلك وبين التهمة التقليدية **بالعداء للسامية**. هذا الانتقاد المتصاعد **"لا يقتصر على ألمانيا فقط، بل يشمل أوروبا عمومًا، وقد ازدادت -بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، وضربات ١١ أيلول/ سبتمبر- المواقف والأحداث المعادية للسامية، كما أن الأوساط السياسية والإعلامية أصبحت تنشط في هذا الاتجاه بوضوح، وشهدت الدراسات المنهجية لهذه الظاهرة ازدهارًا كبيرًا.."**[٨].

رغم التراجع المرصود على هذا الصعيد أثناء الشهور الأولى التي تلت حدث التفجيرات في نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١م؛ بدأ التعويض عنه من خلال ظهور الآثار الإنسانية لحصار العراق، وظهور استهدافه أمريكيًا، إلى جانب ذكر الصومال لفترة من الزمن. وقد حاولت السياسة الألمانية -كالسياسة الفرنسية- أن تبني بعض الجسور للمنطقة العربية في تلك الفترة، إلا أن السياسات العربية -التي أعطت الأولوية المطلقة للارتباطات بالدولة الأمريكية- أظهرت عدم جدوى هذه المحاولة في تلك المرحلة.

وسبق أن وقفت ألمانيا ودول أوروبية أخرى موقفًا معارضًا من السياسة الأمريكية؛ التي طرحت منذ سقوط المعسكر الشرقي شعار **"الإسلام عدوّ بديل"** (كما ورد على لسان ديك تشيني، وكان يشغل منصب وزير الدفاع في عهد الرئيس جورج بوش الأب)[٩]. على أن العلاقات الأمريكية/الأوروبية لم تصل آنذاك إلى مرحلة تسمح بمعارضة فعّالة للمساعي الأمريكية اللاحقة، التي وصلت إلى ترجمة هذا الشعار إلى إجراءات مباشرة في تطوير مهام حلف شمال الأطلسي، وتشكيلات قياداته العسكرية[١٠]، علاوة على أن صانعي القرار الأوروبي -من جيل ما يُعرف في الغرب **بثورة الطلبة** في عام ١٩٦٨م- لم يكونوا قط خارج نطاق **"الخوف من الظاهرة الإسلامية"**؛ وإن بقي الخلاف قائمًا مع الأمريكيين حول أساليب التعامل معها.

خلفيّات المعارضة الألمانية للحرب واستمراريتها:

١- رفض الحرب بين المعركة الانتخابية والمصلحة الألمانية:

رغم أن الإعلان الرسمي لرفض السياسة الأمريكية تجاه العراق قد ظهر بقوة -لأول مرة- أثناء المعركة الانتخابية في ألمانيا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢م، لا يصحّ القول إن هذا الموقف كان لأغراض انتخابية. وصحيح أن هذا قد تبين للعيان بعد الانتخابات وعدم حدوث أي تغيير على الموقف الألماني الرافض رفضًا قاطعًا للحرب وللمشاركة فيها وإن صدر عن ذلك قرار من جانب مجلس الأمن الدولي، إلا أن الرفض الألماني سبق مرحلة الإعداد الأخيرة للحرب، وظهر عندما طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العراق هدفًا عسكريًا تاليًا بعد أفغانستان من أهداف **"الحرب ضد الإرهاب"** في مطلع عام ٢٠٠٢م[١١].

إن السياسة الألمانية تقوم -كالسياسات الغربية الأخرى- على تقدير المصالح الذاتية أولاً. ومع أن التعليل

الرسمي لمعارضة حرب العراق اقتصر على إبراز جانبين اثنين؛ هما: أن فتح جبهة أخرى في العراق يضعف جبهة "الحرب ضد الإرهاب" قبل تحقيق أهدافها، وأن الوسائل السياسية عبر الأمم المتحدة لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل لم تُستنفذ.

إلا أن الرجوع إلى العناصر الأساسية في السياسة الألمانية يؤكّد وجود أسباب جذرية أخرى في مقدّمتها:

(١) خطورة استكمال السيطرة الأمريكية على منابع النفط الخام وخطوط نقله إلى الغرب، كما ظهر من معظم مواقع التحركات العسكرية والاقتصادية -خلال التسعينيات الميلادية- ما بين منطقة قزوين، والبلقان، وأخيرًا أفغانستان.

(٢) ازدياد الحرص الألماني والأوروبي على نظام عالمي متعدّد الأقطاب -كضمان للسلام والأمن الدوليين- لا سيما بعد ظهور عزم واشنطن على تجاوز أرضية القانون الدولي، وبالتالي ضوابط النظام العالمي القائمة منذ الحرب العالمية الثانية.

(٣) مع أن ألمانيا، وكذلك الدول الأوروبية الأخرى؛ تتبنى سياسة "منع انتشار أسلحة الدمار الشامل" لا سيما في المنطقة العربية والإسلامية؛ فقد كان واضحًا مسبقًا -للسياسيين على الأقلّ- عدم صحة اعتبار ذلك سببًا لشن حرب ضد العراق. وهذا ما يؤكد أن الرفض الألماني انطلق من رفض القبول بالأهداف الأمريكية الحقيقية في المنطقة المجاورة لأوروبا؛ وهي الأهداف التي ظهرت معالمها من خلال سياسة واشنطن في قضية فلسطين وتجاه العراق.

(٤) من خلفيات سياسة التميز السياسي والأمني الأوروبي تأثير ما بدأ تنفيذه أمريكيًا على الأوروبيين، وعلى وجه التحديد ما تضمنته وثائق "المحافظين الجدد"؛ بصدد نشر القواعد العسكرية الأمريكية على امتداد المنطقة ما بين جنوب القوقاز والعراق؛ وهو ما يتحول على أرض الواقع إلى ما يشبه حصارًا مفروضًا في الجوار الجغرافي المباشر لأوروبا، رغم أن الأهداف الرسمية الأمريكية المعلنة لا تتطرق بطبيعة الحال إلى "تهديد" أمن الحلفاء الأوروبيين.

٢- الحكومة والمعارضة والموقف الشعبي:

لم تكن الخلافات الأمريكية/الألمانية، والأمريكية/الأوروبية عمومًا غائبة عن الساحة السياسية الأطلسية قبل حرب احتلال العراق، ولكنها برزت للعيان بقوة من خلالها، كما أبرزت الحرب أيضًا بقوة ما كان معروفًا من قبل بصدد وجود اتجاهين رئيسيين في أوروبا عمومًا، وفي كل بلد على حدة؛ أحدهما يعطي الأولوية للتحالف القائم مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ولا يرى مشكلة في "الزعامة الانفرادية" الأمريكية، والثاني يرى أن هذه الزعامة التي كانت تتحرك بما يحقق مصالح مشتركة للدول الغربية؛ أصبحت تتحرك في خدمة المصالح الأمريكية فقط، ودون أن تضع في اعتبارها إلحاق الأضرار، أو تحقيق المنافع للدول الحليفة "سابقاً".

في ألمانيا تتبنى أحزاب المعارضة -من اتحاد الحزبين المسيحيين (الديمقراطي والاجتماعي)، وحزب الديمقراطيين الأحرار- الاتجاه الأول؛ وهو ما ظهر في رفض موقف حكومة المستشار الألماني شرودر، وإن تطورت مضامين الرفض ما بين مرحلة "المعركة الانتخابية" في ألمانيا، والإعداد الأخير للحرب، ثم أثناء الحرب وبعدها.

ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى أن سائر عمليات استطلاع الرأي في ألمانيا -بالإضافة إلى المظاهرات الشعبية- أكدت أن ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من السكان يعارضون سياسة الحرب الأمريكية، وقد ظهر ذلك بوضوح في وقت مبكر. ومن الأمثلة على عمليات استطلاع الرأي المتوالية من تلك الفترة التحليل التفصيلي الذي قامت به كبرى مؤسسات استطلاع الرأي الألمانية إيمنيد؛ فذكرت أن عمليات استطلاع الرأي أسفرت عن معارضة شن حرب ضد العراق بمعدلات تراوحت بين ٧٣ و٩١ في المائة[١٢]، وبقي هذا الموقف الشعبي على حاله أو

ازداد نسبيًا حتى عام ٢٠٠٣م؛ ومن ذلك مثلاً ما نشره البرنامج التليفزيوني المعروف "تقرير من برلين" يوم ٢٠٠٣/٤/٤م، وظهر فيه معارضة ٨٠ في المائة من الألمان عمومًا للحرب، وتنخفض هذه النسبة بين أنصار المعارضة المسيحية إلى ٦٧ في المائة[١٣].

وهذا مما جعل انتقاد المعارضة مقتصرًا على "الأسلوب" المتبع من جانب الحكومة الألمانية -وليس المضمون- وعلى وجه التخصيص رفض المشاركة في الحرب وإن صدر عن ذلك قرار من مجلس الأمن الدولي، إلا أن هذا الموقف تحول إلى المطالبة الرسمية بمشاركة ألمانيا عسكريًا في "ترسيخ الاستقرار" في العراق بعد احتلاله؛ مما لم يجد تجاوبًا يستحق الذكر من جانب الحكومة أو على المستوى الشعبي. من جهة أخرى لم تتجاوز المعارضة حدود إعلان موقفها، فلم يتحول ذلك وفق المعطيات المرصودة على صعيد الرأي العام، إلى "حملة سياسية" ضد حكومة جيرهارد شرودر.

٣- حدود تطور الموقف الألماني بعد الاحتلال:

دون التخلي عن الموقف الرئيسي؛ رفضًا للحرب نفسها، ورفضًا للمشاركة في القوّات العسكرية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتلال؛ بدأ التغيير يظهر في السياسة الرسمية الألمانية على صعيدين: أحدهما- رأب الصدع في العلاقات الأمريكية/الألمانية، وثانيهما- دعم محاولات العودة بقضية العراق إلى الأمم المتحدة، وربط إعادة الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق بذلك.

بالإضافة إلى المقاومة العراقية الشديدة للاحتلال، ساهم ظهور عدم صحة اتخاذ أسلحة الدمار الشامل ذريعة للحرب في دعم الموقف الألماني داخليًا ودوليًا، كما ساهم في التعجيل في استئناف الاتصالات المباشرة على المستويات السياسية العليا بين برلين وواشنطن؛ فبعد اقتصارها على وزراء الخارجية والدفاع، أمكن ترتيب مثل هذه الاتصالات بين المستشار الألماني والرئيس الأمريكي، كما حاولت السياسة الألمانية تخفيف حدة التوتر مع الأمريكيين؛ من خلال إبداء استعدادات أكبر للمشاركة في المهام العسكرية في أفغانستان على وجه التخصيص، وكذلك في مضاعفة حدة الحملة التي بدأت سابقًا تحت عنوان "الحرب على الإرهاب"[١٤].

ورغم أن العنصر الاقتصادي دائم الحضور في صناعة القرار السياسي الألماني؛ إلا أن حكومة برلين عمدت إلى تجنب إعطائه موقع الصدارة علنًا، إلى أن بدأت المواقف الأمريكية تربط ما بين إلغاء قسط من الديون على العراق، وبين توزيع العطاءات الاقتصادية في إطار إعادة إعمار العراق؛ وهو ما أوجد أرضية جديدة لإعادة العلاقات الثنائية إلى طبيعتها نسبيًا، وساهم في ذلك أيضًا إظهار حكومة برلين استعدادها لمشاركة جزئية في مجالات قريبة من الميدان الأمني في العراق (كتدريب قيادات الشرطة العراقية، وإرسال بعثة طبية عسكرية إلى العراق) دون أن تسقط المطالبة الألمانية بأن توضع مرحلة إعادة الإعمار وما يرتبط بها من إعادة الاستقرار السياسي والأمني؛ بتثبيت دور فعال للأمم المتحدة، بدلاً من دولة الاحتلال الأمريكية.

٤- توقعات مستقبلية للموقف السياسي الألماني:

لا ينبغي النظر في الموقف الألماني في قضية العراق وما يمكن أن يتطور إليه في المستقبل المنظور بمعزل عن الأبعاد "الاستراتيجية" للسياسة الألمانية؛ فقضية العراق لم تتخذ مكانها في السياسة الألمانية كحدث إقليمي محدود النتائج، من بين أحداث عديدة تلتقي عليها المصالح الغربية أو تفترق؛ وإنما اكتسبت القضية أهميتها من حيث إنها تمثل مفصلاً في تطور العلاقات الغربية/الغربية عمومًا؛ داخل نطاق حلف شمال الأطلسي، وداخل الاتحاد الأوروبي. وبتعبير آخر: لم يقع الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وألمانيا بالإضافة إلى فرنسا وروسيا وسواها من جهة أخرى بسبب قضية العراق بحد ذاتها؛ إنما تزامن وقوع حدث الحرب مع وصول العلاقات عبر المحيط الأطلسي إلى مرحلة كان لا بد معها من نشوب الخلاف على حدث كبير؛ كهذه الحرب.

وتطور هذه العلاقات الأطلسية أخذ مجراه – لأسباب عديدة– في اتجاه من العسير معه توقُّع أن تعود هذه العلاقات إلى ما كانت عليه في حقبة الحرب الباردة. صحيح أنه لا يُنتظر أن يصل الاتحاد الأوروبي إلى مرتبة "قوة دولية عظمى"؛ تستغني "قريبًا" عما بقي من ارتباط عسكري أمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي يعمل على الاستقلال بنفسه سياسيًا وأمنيًا، وأن هذا قابلٌ للتحقيق في المدى المتوسط، ربما في حدود بضع عشرة سنة، ولن يغير من ذلك شيئاً استمرارُ الإصرار الأمريكي الشديد على معارضة كل خطوة في اتجاه التميُّز الأوروبي، مقابل الإصرار الأوروبي بنواته الألمانية/الفرنسية على المضيّ قُدمًا في هذا الاتجاه.

وتدرك ألمانيا أن هذا الخلاف لا ينبغي أن يصل إلى مستوى المواجهة المفتوحة، بينما تبحث الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأثناء –علنًا– عن مرتكزات بديلة على الأرض الأوروبية، جنبًا إلى جنب مع العمل على تحقيق "هدف" توسيع نطاق الهوة العسكرية التي تفصلها عن القوى الدولية الأخرى؛ بما فيها الاتحاد الأوروبي[١٥].

على أن الموقف من قضية العراق لا يتأثر فقط بنوعية العلاقات الأمريكية/الألمانية وتطورها؛ إنما يرتكز أيضًا على المنظور الأوروبي الذاتي لمستقبل المنطقة العربية والإسلامية المجاورة، وهنا توجد نقاط عديدة، لا تختلف الأهداف الأوروبية على صعيدها عن الأهداف الأمريكية إلا في حدود الوسائل المتبعة؛ للعمل على أن يبقى تطور أوضاع هذه المنطقة في حدود معينة تقررها سلسلة من المحظورات بالمنظور الغربي؛ أبرزها:

- امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- وصول التيار الإسلامي إلى السلطة.
- خلل موازين القوى في قضية فلسطين بما يهدد الوجود الإسرائيلي.

وقد ظهر التقاء الأهداف مع اختلاف الوسائل في الردِّ الألماني –قبل أن يصبح أوروبيًا– على الصيغة الأمريكية الأولى تحت عنوان "**الشرق الأوسط الكبير**"؛ وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر؛ الذي أكد على الجوانب الاقتصادية والثقافية مقابل الجانب العسكري الذي تريد واشنطن أن يبدأ بتحميل حلف شمال الأطلسي مهمة عسكرية في العراق؛ تكون مدخلاً إلى مهام أخرى في المنطقة العربية[١٦].

سيخضع مستقبل السياسة الألمانية في قضية العراق –طبقًا لما تراه المصلحة الألمانية– لعنصرين، هما أولاً– العمل على عدم وصول "الهيمنة الأمريكية" في المنطقة إلى درجة تضاعف تهديد مسيرة التميز والوحدة الأوروبية، وثانيًا– عدم وصول معارضتها إلى درجة تُوجِد "فراغًا سياسيًا" يملؤه على وجه الاحتمال ظهور قوة ذاتية في المنطقة العربية والإسلامية؛ قد تصبح في مرحلة لاحقة مصدر خطر على أوروبا، بغض النظر عن طبيعة هذا الخطر.

ويمكن فيما عدا ذلك تعداد كثير من الأسباب التي ترددت في التحليلات الصحفية اليومية، ولكن معظمها بقيَ في إطار ما تمليه السياسة اليومية، وليس المنظور "الاستراتيجي" البعيد المدى. ومن ذلك؛ ما كثر الحديث عنه بصدد المخاوف الألمانية والأوروبية عمومًا؛ من أن يصل عدم الاستقرار في المنطقة المجاورة إلى موجات من الهجرة باتجاه أوروبا لا تستطيع استيعابها؛ لا سيما وأن النظرة الأوروبية البعيدة المدى تؤكد أن بلدان القارة في حاجة ماسة إلى "مهاجرين" بمئات الألوف لمواجهة التطور السلبي في الهرم السكاني ما بين القادرين على العمل والمتقاعدين، ويسري ذلك أيضًا على ما يرتبط بتحقيق منافع اقتصادية في فترة زمنية محددة؛ كما هو الحال بصدد الحصول على عطاءات ما من مشاريع إعادة الإعمار.

وكانت الصيغة التي عبرت عن الموقف الألماني في هذا الإطار –وعلى ضوء المقاومة المستمرة ضد قوات الاحتلال– هي عدم وجود مصلحة ألمانية أو أوروبية في أن تصل الأمور إلى درجة "هزيمة" تلحق بالقوة الدولية الرئيسية عالميًا. على أن ذلك لم يمنع من أن تكرر الحكومة الألمانية ثوابت النهج السياسي الذي اتخذته بصدد قضية العراق؛

وفي مقدمتها التعجيل في إنهاء الاحتلال، وتثبيت دور مباشر وفعّال للأمم المتحدة، وهذا ما تكرر ذكره على لسان وزير الخارجة الألماني يوشكا فيشر والمستشار جيرهارد شرودر، في مناسبات عديدة، في صيغة الحرص على عدم وقوع "هزيمة" أمريكية في العراق، بسبب عواقبها على العالم الغربي عمومًا.

الرأي العام الألماني ومعارضة حرب العراق:

١- تعبئة الرأي الألماني في حقبة الحصار:

كانت المعارضة للحرب ضد العراق على مستوى الرأي الألماني متوقعة؛ فطوال السنوات الماضية -ما بين حرب الخليج الثانية، وحرب احتلال العراق- لم تنقطع التقارير التي تبرز الجانب المأساوي الإنساني من قضية العراق أثناء فترة الحصار الذي وقفت وراءه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الدرجة الأولى؛ إنما لم يقترن الموقف الإنساني بموقف مغاير بصدد النظام الحاكم في العراق؛ فإلى جانب الدعوة إلى إنهاء الحصار لأسباب إنسانية، بقيت الدعوة إلى البحث عن السبل الأجدى لإنهاء الاستبداد.

في تلك الفترة أيضًا بدأت البذور الأولى للتحول في موقف الرأي العام الألماني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛ فلم تعد تكفي الأسباب التقليدية لإعطاء الأولوية -في المشاعر والتفكير والمواقف- للعلاقات الودية، على حساب انتقاد السياسات الأمريكية الدولية؛ وفي مقدمة تلك الأسباب ما حصل عليه الألمان من دعم أمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، وتوفير المظلة النووية الأمريكية لأوروبا في مواجهة الخطر الشيوعي من الشرق.

لقد أصبح الرأي العام الألماني -خلال التسعينيات من القرن الميلادي العشرين- متهيئًا بصورة تلقائية لموقف الرفض تجاه الخطوات العسكرية الأمريكية على المستوى العالمي؛ بغض النظر عن المواقع التي يمكن أن تستهدفها، وكان متهيئًا لرفض خطوة عسكرية ضد العراق بالذات بسبب حجم المأساة الإنسانية في حقبة الحصار.

وإلى جانب العوامل الناجمة عن السياسات الأمريكية نفسها، تجاه المنظمات الدولية في الميادين التي كانت على الدوام موضع اهتمام الرأي العام الألماني أكثر من سواها -كالألغام الأرضية- لعبت عوامل أخرى دورها في الاتجاه نفسه، بدءًا بثورة الاتصالات التقنية التي ضاعفت إمكانات الحصول على المعلومات، وانتهاء بأن الجيل الحالي في ألمانيا غير الجيل الذي عاصَرَ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة، بما كان فيها من مساعدات أمريكية من جهة، وانتشار واسع النطاق لما يسمّى **"الطريقة الأمريكية في الحياة"** من جهة أخرى.

وإذا كانت عمليات استطلاع الرأي هي المؤشّر الرئيسي المعتمد في البلدان الغربية بما فيها ألمانيا، لمعرفة موقف الغالبية الشعبية من حدث من الأحداث؛ فقد كان من الملاحظ مثلاً أن كثيرًا من المحاولات الأمريكية للتأثير على الرأي العام لم تحقق غايتها، وهذا ما تشير إليه عمليات استطلاع الرأي في ألمانيا عقب اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين مباشرة، فأظهرت استمرار رفض الحرب والسياسة الأمريكية المرتبطة بها بنسبة (٨٠) في المائة على الأقل(١٧).

ويلفت النظر أن مناصري السياسات الأمريكية وجدوا أنفسهم -ربما لضعف حجة تأييد الحرب- يركزون على انتقاد المعارضة العامة للسياسات الأمريكية، وهنا أيضًا كانت "الحُجة" بعيدة نسبيًا عن مناقشة **"أسباب"** المعارضة والاحتجاج، وتعميم الحديث عن رفض انتشار **"عداء عام للأمريكيين"**، على غرار ما يُسمى **"عداء السامية"**.

وربما كانت هذه المخاوف في محلها، وإن لم يقترن التحذير منها بالنظر الموضوعي في أسبابها، وقد برز حجم المعارضة الشعبية الكبير للسياسات الأمريكية عمومًا -وليس في قضية العراق فقط- عندما نُشرت نتائج الدراسة الاستطلاعية الدورية التي تجري كل خمس سنوات بتكليف من مفوضية الاتحاد الأوروبي؛ فأكدت أن أكثر من (٥٣) في المائة من سكان أوروبا عمومًا يعتبرون الولايات المتحدة

الأمريكية و(٥٩) في المائة يعتبرون "إسرائيل" هما الأخطر من سواهما على الأمن والسلام العالميين[١٨].

٢- أثر حرب أفغانستان ومسألة أسلحة الدمار الشامل

يسري على الرأي العام الألماني ما يسري على الموقف السياسي الرسمي، من حيث ظهور المعارضة للسياسات الأمريكية في وقت مبكر -أي منذ استلام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مقاليد السلطة- ووضع قضية العراق على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ثم طرح التفكير بخطوة عسكرية.

على أن وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن سبب صدمة واسعة النطاق؛ فلم يعد الحديث يدور حول معارضة أن يكون لواشنطن "الحق" في توجيه ضربة عسكرية لبلد من البلدان الإسلامية، بل انتشر ما يمكن وصفه بالتسليم بأن الضربة العسكرية آتية لا محالة، وأن الخطر الذي وصل إلى قلب المدن الأمريكية، يمكن أن يصل إلى قلب المدن الأوروبية. ومن هنا فإن متابعة الحرب ضد أفغانستان -مع المشاركة الألمانية لاحقًا فيها- أدّت في البداية إلى تواري السؤال عن الأهداف الأمريكية الأبعد مدى من الردّ العسكري على تفجيرات نيويورك وواشنطن، وبالتالي غاب الحديث أيضًا عن الأطروحات الجديدة في السياسة الأمريكية، بدءًا بإدراج قابلية استخدام السلاح النووي في "الحرب ضد الإرهاب"، مرورًا بطرح صيغة جديدة للحرب لا وجود فيها لقوى عسكرية متواجهة، ولا حدود جغرافية أو موضوعية واضحة، وانتهاء بالحرب الاستباقية.

ولكن هذه الأسئلة بالذات عادت سريعًا لتُطرح على مستوى الرأي العام الألماني، مع إنكار إمكانية التسليم بالأطروحات الأمريكية "الغامضة" بشأن حقيقة حدثِ التفجيرات، ومع انتشار المخاوف المرتبطة بالحدّ من الحريات الشخصية بتعليلات أمنية، وما يمكن أن يوصل إليه ذلك خارج نطاق "الحرب ضد الإرهاب"، فضلاً عن التشكك في المصداقية الأمريكية نفسها بصدد دعاوى حقوق الإنسان والديمقراطية على ضوء الأوضاع في جوانتانامو خاصة، وتعامل واشنطن مع أفغانستان بعد الحرب.

ويُلاحظ أن سائر ما سبق بعيد نسبيًا عن قضية العراق، أو لم يتخذ مكان الصدارة في الحديث عن تعليل حرب احتلاله، ولكنه كان الأرضية التي ساهمت في انتشار معارضة الحرب، وعلى وجه التحديد ساهم في افتقاد السياسة الأمريكية مصداقيّتها؛ وبالتالي عدم القبول بتبرير الحرب تحت عنوان "نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق".. رغم أن هذا العنوان غير مطروح في ألمانيا أصلاً من حيث "مشروعيته" وما يعنيه من تجريد مختلف الدول -إلا عددًا محدودًا- من أسلحة رادعة؛ بل أصبح في هذه الأثناء مما يطرح في صيغة "بديهيات" مسلَّم بها. وبتعبير آخر.. لم يكن الرأي العام الألماني يرفض شن الحرب لتجريد بلد كالعراق من أسلحة متطوّرة؛ بل كان لا يصدّق الادّعاءات الأمريكية بأن هذا هو السبب فعلاً لشن الحرب[١٩].

وتكتسب معارضة انتشار أسلحة الدمار الشامل في ألمانيا بالذات موقعًا خاصًا؛ إذ تعود جزئيًا على الأقل إلى حقيقة أن صناعة هذه الأسلحة محظورة في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية؛ فالدعوة إلى حظر انتشارها مرتبط عضويًا بالموقف المبدئي للمواطن الألماني على هذا الصعيد. وهذا ما يبين أن السؤال المطروح في قضية العراق، كان فقط من حيث الأسلوب الواجب اتباعه دوليًا فحسب.

وإذ يسري هذا الأمر على الدول الغربية عمومًا؛ فربما ساهمت السياسة الإعلامية العراقية نفسها خلال الفترة التي سبقت الإعداد للحرب، في ألا تشهد ألمانيا -والدول الأوروبية الأخرى- جدالاً سياسيًا وإعلاميًا كبيراً عن مدى صحة الحديث أصلاً عن وجود تلك الأسلحة في العراق، بغض النظر عما كان يتوفر من معلومات حقيقية لدى أجهزة الاستخبارات والمسئولين السياسيين، ورغم أن الانطباع العام من التحرك الأمريكي هو استهدافه نظام الحكم في العراق، وليس تسلحه المزعوم.

ويبدو أن عدم طرح الموضوع من حيث الأساس بقوة، والتركيز بدلاً من ذلك على حل وسطي في صيغة التفتيش الدولي؛ كل ذلك قد دوره في الانشغال عن الهدف الرئيسي بهدف وهمي, وبالتالي في بقاء الاعتراضات الأوروبية دون فعالية كبيرة على صعيد الحيلولة دون نشوب الحرب نفسها.

٣- النخبة الألمانية وحدث الحرب والاحتلال:

ما لم يكن يذكره السياسيون بصورة صريحة مباشرة،؛ كانت نخبة المفكرين والمثقفين تطرحه علنًا، وبلهجة تجاوزت سائر الاعتبارات القديمة للعلاقات الأمريكية/الألمانية، والواقع أن ما شهدته المكتبة الألمانية في الأعوام الماضية، كان متركزاً على انتقاد السياسات الأمريكية في التسعينيات الميلادية، واعتبارها قد تحولت إلى سياسة هيمنة انفرادية. كما كانت مخططات تيار المحافظين الجدد موضوع دراسات عديدة؛ ركز بعضها على ما تضمنته وثائقهم بصدد الحيلولة دون ظهور قوى دولية أخرى منافسة؛ وذُكرت ألمانيا من بينها.

ومن الطبيعي أن الساسة الألمان كانوا مطّلعين على ذلك بما فيه الكفاية؛ لا سيما وأن بعض الدراسات كانت تصدر عن مؤسسات مقرَّبة من الجهات الرسمية والحزبية. وفي تلك الكتب نفسها الصادرة عمومًا أثناء حصار ومقاطعة العراق؛ كان تفسير السياسة الأمريكية والبريطانية يتركّز على إبراز الجانب الإنساني المأساوي، وعلى أن الهدف الأمريكي هو السيطرة في المنطقة، بعيدًا عما يعلن رسميًا بصدد أسلحة الدمار الشامل.

وبقيت هذه الصيغة هي الغالبة على ما نُشر بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن وحرب أفغانستان، ولم يكن من المنتظر أن يتبدل ذلك في عام الإعداد للحرب وتنفيذها، وقد صدر أكثر من مائة وخمسين كتابًا خلال اثني عشر شهرًا؛ يتناول حرب احتلال العراق مباشرة، ولا يكاد يوجد من بينها كتاب واحد يتبنى وجهة النظر الأمريكية؛ بل مضى بعضها إلى ما يوصف بفكر **المؤامرة** في تفسيره للأحداث، من خلال مواجهة المحاولات الأمريكية الوقتية لربط قضية العراق بقضية "الحرب على الإرهاب الدولي"؛ بردود تصل إلى التكهن القائل بأن تنظيم القاعدة كان وما يزال حليفًا سريًّا للسلطة الحاكمة في واشنطن، الممثّلة لتيّار المحافظين الجدد[٢٠].

على أن القسط الأكبر من الكتابات المنشورة في عام ٢٠٠٣م حول أحداث العراق، كان يبرز بصورة خاصة مخاطر الهيمنة الانفرادية الأمريكية عالميًا، ليس في المنطقة العربية والإسلامية؛ وإنما على الأوضاع العالمية عمومًا، للوصول من خلال ذلك إلى بيان الأخطار التي تلحق بالأوروبيين بالذات، مع تأكيد ضرورة متابعة المسيرة الأوروبية على صعيد الوحدة والتوسع، وكذلك على صعيد التميز الأمني والسياسي عن الولايات المتحدة الأمريكية[٢١].

وحاول العديد من المفكرين والمثقفين بيان معارضتهم الشديدة للحرب من قبل اندلاعها؛ من خلال عرائض يوقعون عليها جماعيًا، ومن خلال عدد من المؤتمرات التي عقدوها، فضلاً عن التصريحات الفردية للأكثر شهرة منهم؛ والتي كانت تتناقلها وسائل الإعلام على نطاق واسع.

على أنه كان من الملاحظ أنه بعد الاحتلال، فقدت هذه الحملة الفكرية والثقافية شيئًا من قوتها؛ ليس بسبب تبدل المواقف -فكثير من الكتب التي صدرت بعد الاحتلال لم تختلف بمضمونها وما تستخلصه من النتائج عما كان قبل الاحتلال- وإنما يمكن إعادة ذلك إلى أمرين رئيسين: **أحدهما-** غلبة الفكر الواقعي الذي يقول -بعد الاحتلال- إنه ينبغي التعامل الآن مع النتائج الجديدة القائمة كما هي، دون الإغراق أكثر مما ينبغي في المقدمات التي أدت إليها، **والأمر الثاني**- غياب "الطرف العربي" الذي سعى إليه بعض المفكرين والمثقفين، للتواصل على مستوى "النخبة". ولعل هذا من الأسباب التي دعت -في معرض الكتاب الدولي في فرانكفورت عام ٢٠٠٣م- إلى اختيار المنطقة العربية كمنطقة مشاركة متميزة في الدورة التالية للمعرض عام ٢٠٠٤م؛ وهو ما يعبر عن الشعور

بوجود نقص كبير في التواصل بين المنطقتين المتجاورتين، علاوة على بعض المحاولات الجزئية الأخرى التي شهدها عام ٢٠٠٣م للتواصل، دون أن تترك أثرًا كبيرًا.

٤- وسائل الإعلام وحدث الحرب والاحتلال:

لم تشهد ألمانيا حملة إعلامية موجهة ضد السياسات الأمريكية -كالتي كانت أثناء عام ٢٠٠٣م بكامله- أثناء الإعداد لحرب العراق وبعد الاحتلال، وإن تفاوتت شدتها حسب اتجاه وسيلة الإعلام نفسها، وما بين جزئية وأخرى فيما يتعلق بحدث الحرب.

ولا يعتبر هذا التحول بسيطًا في إطار الإعلام الألماني؛ الذي يعتبر الجيل القائم عليه —عمومًا- قد نشأ في مرحلة توثيق العلاقات الأمريكية/الألمانية, والنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية -باعتبار مساعداتها عقب الحرب العالمية الثانية- أنها هي التي أوجدت ألمانيا من جديد، ومكّنتها من الصمود على الخط الأول في مواجهة الشيوعية، ومن الصعود اقتصاديًا، وإعادة تسلّحها العسكري، إلى أن استعادت وحدتها وسيادتها.

ولم يكن الإعلام الألماني -لا سيما قبل الحرب، وعلى وجه التحديد في وسائل الإعلام الأقرب إلى الحزبين المسيحيين وحزب الأحرار من المعارضة- يخلو من محاولة متكررة للتذكير بالروابط الوثيقة عبر حلف شمال الأطلسي، وضرورة مراعاتها، ولكن غلبَ على هذا التذكير العجزُ عن إيجاد مبررات موضوعية للسياسات الأمريكية.

ومع نشوب الحرب دأبت وسائل الإعلام في الأيام الأولى على ما اعتادت عليه في مواكبة أحداث ماضية؛ وهو الاعتماد المطلق على المصادر الأمريكية والأوروبية، وإهمال ما يصدر عن المصادر العربية، وليس العراقية فقط[٢٢].

وسرعان ما تبدل ذلك بعد أيام معدودة نتيجة أمرين رئيسيين: **أولهما-** التقارير الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حول التعامل مع وسائل الإعلام، والعمل على توظيفها لتبني ما يصدر عن الأجهزة العسكرية، بما في ذلك الوسيلة المبتكرة في حرب العراق لنقل الإعلاميين على متن الآليات العسكرية المتحركة في الجبهة، **ثم تمكُّن المصادر العراقية** -عبر الفضائيات العربية- من كشف عدد من "الأكاذيب الإعلامية" الأمريكية حول مجرى الأيام الأولى للحرب، وكانت الواقعة الفاصلة في ذلك إعلان الأمريكيين بإصرار عن استسلام فرقة بكاملها في مدينة الناصرية، ثم انكشاف ذلك من خلال محادثة تلفازية حية مع قائد الفرقة؛ وهو ما أسقط مصداقية البيانات الأمريكية، فباتت معظم وسائل الإعلام حريصة على تعدد المصادر، وعلى ذكر عبارة "حسبما يقول المصدر الفلاني" بعد النقل عن المصادر الأمريكية، وعدم إخفاء التشكيك في صحّتها، وهي العبارة التي كانت لا تقال إلا نادرًا، ولكنها لا تفارق الأخبار المنقولة عن مصادر عربية.

وعالجت مقالات ودراسات عديدة دور الإعلام عمومًا، والألماني على وجه التخصيص أثناء الحرب وبعدها، وكان من النتائج التي توصلت إليها: **"وصلت ردود الفعل الذاتية لوسائل الإعلام في أوروبا عمومًا وألمانيا خاصة إلى درجة غير مسبوقة من التردد؛ فحوالي ٨٠ في المائة من أقوال مقدِّمة البرامج التليفزيونية في القناة الأولى "آنّه فيل" كانت -في الفترة بين ٢٠/٣ و٢/٤/٢٠٠٣م- قائمة بصدد الأزمة العراقية على التكهّنات والاحتمالات بصدد خلفيات ما يجري". "هذه الصيغة من الإعلام توارى حقيقة أن متابعة الحرب باتت عاملاً غير مهم في مجرى الحرب نفسها، ولم تعد لها قيمة إلا بمقدار ما تصنعه الأطراف المتحاربة"**[٢٣].

وبعد أيام معدودة من اندلاع الحرب أصبح النقل عن الفضائيات العربية هو المعتاد، إلى جانب النقل عن المصادر الأمريكية، كما حرصت وسائل إعلامية عديدة — ولأول مرة- على نقل مقتطفات من أقوال الصحف العربية حول مجرى الحرب والموقف منها.

وبعد الاحتلال —وكما هو الحال على مستوى الموقف السياسي الرسمي- ازدادت الأصوات الإعلامية الداعية لرأب الصدْع بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ولكن دون أن يصل ذلك إلى درجة التخلي عن الموقف

الرافض للحرب من حيث الأساس، واستمرار انتقاد السياسة الأمريكية في الانفراد بتقرير مصير العراق والمنطقة العربية، بالإضافة إلى احتكار الجوانب الاقتصادية فيما يتعلق بصفقات إعادة الإعمار، علاوة على نقل الإعلام الألماني لأخبار المقاومة العراقية بصورة مسهبة نسبيًا، على النقيض من التعامل الإعلامي مع أحداث الأرض الفلسطينية.

المسلمون في ألمانيا وحدث الحرب والاحتلال

١- أوضاع المسلمين عشية الحدث

يواجه المسلمون -في الغرب عمومًا وليس في ألمانيا فقط- أوضاعًا استثنائية؛ نشأت عن توظيف تفجيرات نيويورك وواشنطن لاستهدافهم أيضًا، في حملة لا تنفصل عما يجري عالميًا تحت عنوان **"الحرب ضد الإرهاب"**، مع تمييع الحدود الفاصلة ما بين ملاحقة مركزة للمشتبه بتورطهم في أعمال عنف أو الدعوة إليها، وملاحقة مركزة أيضًا ضد جهات تتعاطف مع المقاومة الفلسطينية على وجه التخصيص، أو تعمل في الميدان الخيري؛ لا سيما جمع التبرعات لذوي الشهداء والمصابين، وبين ما يمكن وصفه بإحاطة العمل الإسلامي عمومًا بأجواء الاتهام؛ فباتت كلمات "إسلامي" و"إسلام سياسي" و"أصولي" و"إرهابي" تُستخدم في وسائل الإعلام، وعلى ألسنة السياسيين؛ دون تمييز واضح، على غرار ما كان يوضع تحت عناوين "معتدلين" و"متطرفين" من قبل.

من جهة أخرى؛ وفرت ردود الفعل الشعبية -وعلى مستوى قطاعات لا بأس بها من المثقفين- على أحداث أفغانستان، فرصة إيجابية من حيث ازدياد الرغبة في التعرف على الإسلام، وإزالة الأحكام المسبقة، والتواصل المباشر مع المسلمين، والبحث عن أصوات تتحدث عنهم مباشرة بدلاً من الحديث عنهم من خارج أوساطهم، وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة بيع ترجمات معاني القرآن الكريم، والكتب التي تتحدث عن الإسلام والمسلمين عمومًا، كما ازدادت نسبة المواضيع المتعلقة بذلك في وسائل الإعلام وفي الكتب الألمانية ازديادًا ملحوظًا[٢٤].

ولكن لوحظ أيضًا أن التنظيمات الإسلامية التقليدية -التي كانت في فترة سابقة تمارس العمل الإسلامي باللغة العربية أو التركية في الدرجة الأولى- قد واجهت الحملة المشار إليها بارتفاع نسبة الحذر في صفوف المسئولين عنها، والتردد عن الإدلاء بمواقف علنية، ناهيك عن الدعوة إلى مظاهرات أو أعمال احتجاجية.

وبينما كان ذلك متركزًا على قضيتي فلسطين وأفغانستان من قبل، امتد ليشمل قضية العراق بصورة تلقائية، رغم توفر الأجواء السياسية والإعلامية والثقافية المواتية. ولعلّ من أسباب التردد أن التواصل بين التنظيمات الإسلامية نفسها، وكذلك بينها وبين الفعاليات الناشطة في المجتمع الغربي عمومًا -وهو ما يشمل ألمانيا- كان ضعيفًا في الحقبة الماضية، ولا يمكن إنشاؤه -رغم الرغبة الجديدة في ذلك- في فترة قصيرة؛ للانتقال من مرحلة المواقف الإسلامية المنفردة بنفسها، وبالتالي الانتقال من التعرّض لانتقادات أو حملات يُخشى منها، إلى مواقف مشتركة مع الفئات الألمانية الأخرى المعارضة للسياسات الأمريكية عمومًا، وللسياسة العسكرية الأمريكية في العراق على وجه التخصيص.

من هنا كانت المواقف القليلة الصادرة عن جهات إسلامية أضعف مما صدر عن كثير من الجهات الألمانية، كما كان الوجود الإسلامي في المظاهرات الاحتجاجية الشعبية المعارضة للحرب محدودًا نسبيًا، لا يصل إلى إمكانية المقارنة مع نسبة وجود المسلمين في المجتمع الألماني[٢٥].

٢- بين المشكلات المحلية والقضايا الإسلامية

يضاف إلى ذلك أن الأنظار أصبحت موجّهة إلى التنظيمات الإسلامية في ألمانيا وما تصنع أكثر مما مضى، واقترن ذلك بانتشار رأي يقول إن اهتمامها بقضايا البلدان الإسلامية، أكبر من اهتمامها بقضايا المسلمين داخل

ألمانيا. هذا الرأي ضاعف ما بدأ ينتشر من قبل من إدراك أهمية التعامل الفعّال مع المشكلات المحلية المباشرة بالمسلمين، وقد أصبحوا مع مرور الزمن جزءًا من تركيبة المجتمع حولهم؛ ليس بمعنى الذوبان فيه، وإنما من حيث انخفاض نسبة الوافدين لفترات زمنية قصيرة -كما كان الحال في أواسط القرن الميلادي العشرين- بالمقارنة مع ارتفاع نسب فئات المستقرين منذ عشرات السنين، ومواليد الجيل الثاني والثالث منهم، ومعتنقي الإسلام من ذوي الأصل الألماني، وارتفاع معدلات الشبيبة بينهم.

وإذا كانت مواكبة قضية العراق شاهدًا على ضعف التحرك الإسلامي المنظّم في ألمانيا رغم وجود فرص مواتية؛ فقد كشفت بصورة عملية أن "التوعية" التربوية والسياسية، يمكن أن تساهم في ضبط المواقف من مختلف الأحداث، ومن المفروض أن يوضع ذلك على رأس قائمة المشكلات المحلية؛ فكثير من المواقف المعلنة تفتقر إلى الدراسة المسبقة، والصياغة السليمة، والآليّة المنضبطة، وتسبب نشر المخاوف عن مدى انتشار "التطرف" أو عدم انتشاره في أوساط المسلمين وتنظيماتهم.

ولكن يلفت النظر أن الاهتمام المتصاعد بالمشكلات المحلية من جانب التنظيمات، لم يكن على هذا الصعيد قدرَ ما تركز على جوانب أخرى؛ منها **"اللغة"** التي بقيت –جزئيًا- من المشكلات الموروثة لفريق من الأطفال والناشئة؛ بسبب تقصير سابق، ثم مشكلات التدريس، والتأهيل المهني، ومكان العمل.. وغير ذلك. ولا يقترب شيء من ذلك من "الميدان السياسي الحساس" إلا بعد تصعيد بعض المشكلات **كقضية الحجاب** لتصبح مسألة "قانونية/سياسية" من الدرجة الأولى!.

باختصار.. أصبح المسئولون السياسيون من جهة، ومسئولو التنظيمات الإسلامية من جهة أخرى؛ يدعون إلى اهتمام أكبر بالمشكلات المحلية للمسلمين؛ لتوطيد تفاعلهم مع المجتمع حولهم على أسس سليمة، وهي دعوة لها مبرراتها بطبيعة الحال، بل تعتبر متأخرة نسبيًا، ولكنها اقترنت على أرض الواقع بالعمل على أن تكون بديلاً -وليس رديفًا- يساهم في تصحيح المواقف على صعيد متابعة الأحداث الساخنة، وإعلان مواقف منها، وممارسة التأييد أو الاحتجاج.

وجميع ذلك مما لا يصطدم مع محظورات قانونية أو سواها، لا سيما في قضية العراق؛ إنما يمكن القول إنها كانت ضحية التراجع الذي صنعته سابقًا المخاوف الجديدة على صعيد التعامل مع قضيتي فلسطين وأفغانستان، على أرضية الحساسية المعروفة الناجمة عن التعرض للاتهام بما يُسمى "عداء السامية"، أو الناجمة عن التعرض للاتهام بالتعاطف مع "الإرهاب"!.

٣- غياب الخطاب الإسلامي الموحَّد:

لا يعني ما سبق عدم وجود موقف باسم المسلمين، في قضية العراق وسواها، ولكن تبقى دون ما يمكن صنعه وما يوجبه الحدث كمًّا ونوعًا.

وإلى وقت قريب كانت العقبة الرئيسية متركّزة على غياب الخطّ الفاصل ما بين التعبير الحماسي الذي يمكن إساءة فهمه، وبين التعبير الموضوعي الذي تكفله حريّة التعبير عن الرأي، بل يعتبر من "الواجبات" بمفهوم المواطنة الواعية، وأصبحنا في هذه الأثناء نرصد على مستوى تنظيمات المسلمين في ألمانيا، أن الحذر من التعبير عن موقف حماسي لم يغيَّب فقط التعامل "وجدانيًا" مع الجوانب المأساوية من الأحداث؛ بل بلغ علاوة على ذلك درجة لا تبررها المعطيات الموضوعية على الدوام.

ويساهم في زيادة الحذر غياب خطاب إسلامي موحّد، وليس المقصود هنا صدور موقف واحد يعبر عن سائر المسلمين؛ فليس هذا ممكنًا على أرض الواقع، ولا هو مطلوب، ولا يوجد موقف واحد للفئات الأخرى، ولكن أن تكون بين التنظيمات والفئات الإسلامية عناصر وضوابط

مشتركة –موضع التفاهم قدر الإمكان– بصدد ما ينبغي التحرك في إطاره في قضية كقضية العراق، والتي لها جوانبها العديدة؛ بدءاً بالعنصر المأساوي الإنساني، مرورًا بقضية الحقوق والحريات والشرعية الدولية، وانتهاءً بآثار التطورات السياسية في المنطقة المجاورة للقارة الأوروبية. وجميع ذلك من الميادين التي يمكن أن تكون موضع اهتمام كبير للمسلمين في ألمانيا، دون أن يعود ذلك بضرر مباشر، بل يمكن أن يفيد على صعيد القضية نفسها، ويفيد على صعيد دعم فعالية وجودهم ضمن المجتمع الألماني.

لم يكن من النادر أن تشارك بعض المنظمات الإسلامية بصورة منفردة مع منظمات أخرى في الدعوة إلى مظاهرة شعبية أو المشاركة فيها، ولكن لم يكن التحرك – على ندرته– جماعيًا أو منسقًا مع المنظمات الإسلامية الأخرى، ومن العسير تصور تدارك ذلك في المستقبل المنظور ما لم يبدأ العمل على إزالة الأسباب الأولية لوجوده؛ فصياغة ضوابط مشتركة لخطاب إسلامي مشترك أو إيجاد آلية عمل؛ ليس مما يتحقق أثناء مواكبة أحد الأحداث، إنما نتيجة بذل جهود قائمة بذاتها ومتواصلة.

٤– غياب العلاقات العامة لمبادرات مشتركة:

مع غياب التواصل –على المستوى الكافي والشامل– بين التنظيمات الإسلامية الرئيسية؛ تغيب أيضًا شبكة العلاقات العامّة الضرورية؛ لتكتسب احتياجاتها الذاتية ومواقفها على صعيد مختلف القضايا، وزنًا مؤثرًا في المجتمع، دون أن تبدو وكأنها تتحدّث من موقع منفصل عن سواها.

ورغم أن بعض المراكز والتنظيمات بدأت تتحرك على هذا الصعيد؛ إلا أنها لا تزال بعيدة عما يمكن وصفه بشبكة علاقات عامة؛ فالجهود المبذولة جهود فردية في الدرجة الأولى، ومحلية أحيانًا، بينما تخلو النشاطات التي تمارسها المراكز والتنظيمات المختلفة من تحرك على المستويات الثقافية والفكرية والرياضية والاجتماعية العامة، ناهيك عما يمكن أن يكون مشتركًا مع جهات حزبية وسياسية واقتصادية فاعلة في المجتمع.

في هذا الإطار لا يُستغرب أن يكون ظهور صوت إسلامي في بعض وسائل الإعلام على صعيد قضية العراق –كان كما هو الحال مع سواها– خاضعًا للأساليب الانتقائية المتبعة من جانب القائمين على تلك الوسائل، لا يعبر –بل يتناقض غالبًا إلا في حالات نادرة– عما يمكن تقديره كصوت يمثل موقف غالبية المسلمين في ألمانيا.

وإذا كان هذا الغياب قابلاً للتفسير –بغض النظر عن عدم القبول به– في قضايا معينة كأفغانستان وفلسطين، لسهولة إساءة توظيفه أو تفسيره من جانب وسائل الإعلام نفسها لأغراض أخرى؛ فمن العسير تفسيره في قضية العراق؛ حيث كان الموقف الألماني السياسي والإعلامي أقرب إلى الموقف الذي يمكن وصفه بالإسلامي في ألمانيا، بل يمكن لمثل هذا الموقف أن يعزز السياسة الألمانية التي واجهت حملة مضادّة من خارج الحدود، وأن يفتح أبوابًا جديدة للموقف الإسلامي وقابلية تأثيره في المجتمع الألماني مستقبلاً.

إن مواقف بعض المشاهير الألمان من ذوي التأثير المباشر على الرأي العام الألماني في مختلف الميادين، كانت في مجملها وكثير من تفاصيلها، أظهر للعيان وأقرب إلى الصياغة المطلوبة إسلاميًا في الأصل؛ لما ينبغي قوله في قضية العراق، من القليل الذي صدر عن بعض الجهات الإسلامية وبقي محدود النشر والتعميم.

خاتمة:

١– العراق في إطار العلاقات الأطلسية

أثناء حرب احتلال العراق كان السؤال الرئيسي المطروح في ألمانيا؛ هو: هل أدت هذه الحرب إلى تفاقم الانقسام في حلف شمال الأطلسي أم إلى انقسام في الاتحاد الأوروبي؟ وأبرز صيغة للتعبير عن ذلك كانت الكلمة الشهيرة على لسان وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد،

وهو يصف فرنسا وألمانيا **بأوروبا القديمة**؛ وهي العبارة التي اختيرت في إطار تقليدي سنوي لتكون **"العبارة الأسوأ"** في عام ٢٠٠٣م. والواقع إنها لم تكن مجرد "هجوم إعلامي"؛ بل عبرت عن سياسة تتبعها واشنطن منذ فترة، واتخذت أثناء الحرب أشكالاً مرئية على أرض الواقع؛ مثل توثيق العلاقات مع بولندا وبلغاريا خاصة، بما في ذلك التخطيط لنقل عدد من القواعد العسكرية الأمريكية من ألمانيا إلى شرق أوروبا.

على أن تصوير ذلك –وكذلك تحرك بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا مع واشنطن– أنه سيؤدي إلى انشقاق خطير داخل الاتحاد الأوروبي، تصوير مبالغ فيه على الأقل، ويتناقض مباشرة مع حقيقة أن العلاقات المتشابكة على المستوى الأوروبي –بما في ذلك مع الدول الجديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي (بدءًا من أيار/ مايو ٢٠٠٤م) أصبحت في هذه الأثناء أعمق بكثير من علاقات كل دولة بمفردها مع واشنطن، أو حتى من العلاقات المتشابكة بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. وتحتاج دول شرق أوروبا بالذات إلى الدول الأوروبية **"القديمة"** بدرجة لا تسمح بالمخاطرة بتكوين **"محاور"** مع واشنطن على حساب دول أوروبية أخرى. كما أن ما يُسمَّى –أمريكيًا– **"أوروبا القديمة"** لا يعني بالمقابل أن الدول الحريصة على التميّز الأمني والسياسي الأوروبي عازمة على القطيعة أو المواجهة مع واشنطن في الوقت الحاضر؛ إنما اتخذت حرب احتلال العراق –بما سبقها وتلاها من أحداث– موقعَ مفصلٍ حاسمٍ في مسيرة العلاقات الأطلسية؛ يمكن أن يساهم في التعجيل بتطورات –جارية منذ فترة– لم يعد مستبعدًا أن تؤدي إلى **"الطلاق الأطلسي"** بين أوروبا وأمريكا مستقبلاً.

وليس صحيحًا ربط مثل هذا التطور أو التكهن، بتبدل السلطة في واشنطن وانتقالها –الذي بات مُرجحًا– من قبضة "المحافظين الجدد" إلى الديمقراطيين؛ فمسيرة نشر الهيمنة الأمريكية –بما فيها الخروج على القانون الدولي، وبالتالي "تهميش" القوى الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، لم ترتبط بالحزب الحاكم في واشنطن؛ إنما اقتصر تأثير تعاقب الحكومات الأمريكية منذ مطلع التسعينيات الميلادية، على جانب واحد، يتعلق بالكيفية المتبعة أسلوبًا ووسيلة وخطابًا سياسيًا، وليس بجوهر التوجه السياسي العام في واشنطن.

إن الخلافات الأمريكية/الأوروبية التي تصاعدت منذ سقوط المعسكر الشرقي، مرشحة لمزيد من التصعيد في المرحلة المقبلة؛ إنما قد تختلف الصيغة والسرعة، وبالتالي قد يختلف أسلوب التعامل الأمريكي مع قضية العراق من حيث "حجم" ما يمكن فتحه من أبواب أمام مشاركة دولية، لا سيما من جانب الأوروبيين، وبما في ذلك ألمانيا؛ حيث تلتقي مصالح الأوروبيين على نقاط محدّدة، في مقدمتها:

١- عدم احتكار السيطرة أمريكيًا على منابع النفط الخام.

٢- عدم اتخاذ العراق منطلقًا لتوسيع نطاق الهيمنة الأمريكية في المنطقة المجاورة لأوروبا مباشرة.

٣- العودة بصناعة القرار الدولي إلى صيغة جماعية؛ سواء عبر مجلس الأمن الدولي، أو عبر الأجهزة المشتركة بين الأمريكيين والأوروبيين.

ولعل هذا بعض ما يعنيه الاقتراح الصادر عن ألمانيا في مطلع عام ٢٠٠٤م بأن يتخذ المشروع المقترح أمريكيًا تحت عنوان **"الشرق الأوسط الكبير"** –والمقصود به المنطقة الإسلامية– صيغة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بدلاً من المنظور العسكري وحده، الذي يريده الأمريكيون، ويركّزون –انطلاقًا منه– على استخدام حلف شمال الأطلسي في المنطقة العربية؛ بدءًا بالعراق.

٢- حدود تأثير الرأي العام على القرار السياسي الألماني

تقوم السياسة الألمانية بالنسبة إلى المنطقة العربية بما فيها العراق على ثوابت أساسية؛ منها ارتباط سائر الأحداث بالموقف المعروف تجاه الوجود الإسرائيلي بفلسطين. ولا يوجد في الوقت الحاضر ما يمكن الاعتماد

عليه للتكهن بحدوث تغيير ما على هذا الصعيد. وقد أضيف إلى ذلك –من قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن– ما نشأ من مخاوف أوروبية تجاه تنامي الصحوة الإسلامية، ووصولها إلى عمق المجتمعات الأوروبية، وبالتالي احتمالات تأثيرها مستقبلاً على صناعة القرار في المنطقة العربية والإسلامية، وكذلك تأثيرها المحتمل على صناعة الرأي العام في أوروبا. أما حدث التفجيرات؛ فقد ضاعف هذه المخاوف فحسب، وجعلها تتركّز على ما يُسمّى "**الفكر الجهادي**" وسط قدر كبير من الجهل –والتجاهل أحيانًا– بحقيقة محدودية حجمه وانتشاره، بالمقارنة مع الاتجاهات الوسطية الغالبة على الصحوة الإسلامية أو العمل الإسلامي.

لا يوجد بالنسبة إلى هذه الثوابت اختلاف كبير بين الموقف السياسي والرأي العام في ألمانيا، وعلى وجه التحديد الاتجاه الأكثر انتشارًا في وسائل الإعلام؛ والذي يساهم بصورة رئيسية في صناعة الرأي العام وتوجيهه.

كما لا يوجد أيضًا من المؤشرات ما يسمح بالتكهن بحدوث تغيير كبير في موقف الرأي العام من القضايا الرئيسية؛ كقضيتي فلسطين والعراق. فرغم ازدياد الرغبة في التعرف على الإسلام والحوار؛ يبقى أن توظيف ذلك للتأثير على الرأي العام في القضايا الساخنة في الاتجاه الصحيح، يحتاج إلى جهود كبيرة ومتواصلة. أما انتظار حدوث تغيير ناجم عن التطورات الذاتية في المجتمع الألماني وموقعه غربيًا؛ فقد يمتد حتى وصول الجيل الناشئ إلى مواقع صناعة القرار بعد سنين عديدة.

٣– مستقبل تأثير المسلمين على السياسة الألمانية:

من العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابيًا على المناخ السياسي والرأي العام الألماني –في قضية العراق وسواها– قيام المسلمين في ألمانيا بدور أكبر على هذا الصعيد، وصحيح أن العقبات والمعوّقات "الخارجية" كبيرة في الوقت الحاضر، ولكنها قابلة لتفعيل هذا الدور من باب مواجهة التحدي المتصاعد للطاقات الحالية، لا سيما على مستوى جيل الشبيبة، وسيبقى ذلك رهنًا بما يحققه المسلمون ذاتيًا في ميادين عديدة، في مقدمتها:

١– على مستوى الخطاب الإسلامي فكرًا وثقافة وقدرة على طرحه من المنطلق الإسلامي ضمن الانتماء الواقعي للمجتمع الألماني نفسه.

٢– على مستوى التنظيمات الإسلامية ارتقاء في قطاع التخطيط والإدارة ودعم الكفاءات، إلى جانب تطوير التنسيق والتعاون فيما بينها.

٣– على مستوى الانتشار الطبيعي في إطار فعاليات المجتمع الألماني، في مختلف القضايا المشتركة من قطاعات التربية والثقافة والأدب، والاهتمام المتميّز بقضايا الصحة والبيئة وحقوق الإنسان؛ بحيث يكون الميدان –المرتبط ارتباطًا مباشرًا بقضايا إسلامية ساخنة، أو باحتياجات المسلمين المحلية– جزءًا من إطار عام مشترك، لا يصل إلى درجة ذوبان يقضي على الهوية الإسلامية لصالح هوية غربية، ولا يستدعي التخلّي عن الهوية الغربية بصورة لا يفرضها الحرص على الانتماء إلى الإسلام والأمة الإسلامية.

الهوامش:

(١) تشهد على ذلك السياسة الألمانية منذ إعادة توحيد البلاد، ومن الكتب الحديثة التي تتحدث عن ذلك بالتفصيل، كتاب ألكسندر فون بلاتو، "توحيد ألمانيا–حدث سياسي دولي"، الصادر في ٢٠٠٣/٣/١م عن المركز الاتحادي للتوعية السياسية في بون.

(٢) ندوة سياسية لمؤسسة "كونراد أديناور" المقرّبة من حزب المسيحيين الديمقراطيين، يوم ٢٠٠/٩/٢٨م.

(٣) موقع دراسات ومقالات شبكي تابع لجامعة كاسّل بعنوان "وصايا السياسة السلمية:

www.uni-/"FriedenspolitischerRatschlag
kassel.de/fb10/frieden

(٤) نقلاً عن: كلاوديا هايني، "عولمة الديمقراطية"، في المجلة الرسمية للمجلس النيابي الألماني، يوم ٢٠٠٣/١١/١٠م.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن مناهضة العولمة في ألمانيا، انظر الموقع الشبكي (ضد العولمة): www.anti-globalisierung.de

(٦) من الأمثلة على المقالات الإعلامية مقالة "يورج فيش" بعنوان "لا قاعدة قانونية للحرب ضد الإرهاب" في كبرى الصحف اليومية الألمانية "فرانكفورتر ألجيماينه" يوم ٢٠٠٢/٨/٢٨م. ومقالة بروفيسور بيرنهراد جريفرات المتخصص في القانون الدولي في برلين بعنوان "انتهاك حقوق أسرى الحرب جريمة حرب" تعليقًا على معتقل جوانتينامو، في المصدر السالف ذكره "وصايا السياسة السلمية" يوم ٢٠٠٢/١/٢٨م، كما نجد من الدراسات التخصصية المبكرة نسبيًا على سبيل المثال الدراسة التي أعدّها بروفيسور نورمان بيتش، ونشرها في ٢٠٠١/١١/١٢م؛ لتحديد الأرضية القانونية الدولية والدستورية الألمانية لمشاركة عسكرية في أفغانستان، وكانت حصيلتها "إن الاستناد إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يُعد استغلالاً للنصوص، كما أنه لا يوجد ما يبرر استخدام القوة العسكرية وفق المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي، ولجميع هذه الأسباب القانونية الدولية والدستورية يجب رفض طلب الحكومة الألمانية".

(٧) حول الموقف الأوروبي وتقلّباته بين السياسيين والرأي العام، انظر للكاتب مقالة "أوروبا في انتظار وضع عربي آخر" في موقعه الشخصي مداد القلم:

www.midadulqalam.net

(٨) تانيا كينسل، في بحث خُصِّص للتعليق على مؤتمر ألماني للنظر في تجدد ما يسمى "العداء للسامية" في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤م في برلين، ونشر البحث في موقع تقوم عليه جهات يهودية، عنوانه الشبكي: www.hagalil.com.

(٩) كان ذلك في منتدى ميونيخ للشئون الأمنية في شباط/ فبراير عام ١٩٩٢م.

(١٠) وهو ما تقرر بمسميات جديدة في قمة بروكسل عام ١٩٩٣م, ثم قمة واشنطن الخمسينية للحلف عام ٢٠٠٣م.

(١١) منتدى ميونيخ للشئون الأمنية في مدينة ميونيخ في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٢م.

(١٢) نشرته مفصَّلاً هيئة "إندي ميديا" المستقلة في موقعها الشبكي في ٢٠٠٢/٨/١٠م،

http://de.indymedia.org/2002/08/27507.shtml

(١٣) http://www.aillyacum.de/Dt/Wahlen-Deutschland/2003/Aussen04.html

(١٤) في سائر محاولات رأب الصدع، لم ينقطع تأكيد ألمانيا رسميًا على عدم المشاركة العسكرية في العراق، وهذا ما يسري على أول زيارة رسمية للمستشار جيرهارد شرودر في واشنطن في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٤م.

(١٥) انظر للكاتب عدداً من المقالات حول العلاقات الأوروبية/الأمريكية منها "مفترق طرق أمريكي/أوروبي" و"الانفصال عشية الطلاق الأطلسي" و"قضية العراق بالمنظور الأطلسي" و"تمزق أوروبي.. أم تمزق أطلسي؟..".

(١٦) كان هذا أهم جوانب الحوار في منتدى ميونيخ للشئون الأمنية في شباط/ فبراير ٢٠٠٤م، والمنتظر أن يبلغ ذروته في القمة الأطلسية في منتصف العام نفسه.

(١٧) جريدة "تاس" برلين, العدد رقم ٧٢٤٤, يوم ٢٠٠٣/١٢/٢٩م.

(١٨) جرت الدراسة في تشرين أوّل/ أكتوبر، ونشرت في مطلع الشهر التالي من عام ٢٠٠٣م، وكتبت عنها وسائل الإعلام عمومًا؛ مثل نويه تسوريخر السويسرية يوم ٢٠٠٣/١١/٣م.

(١٩) المقالات والدراسات التي نشرت –عام ٢٠٠٣م، وحتى أوائل عام ٢٠٠٤م– حول ذلك كثيرة للغاية، من أواخر ما صدر منها بحث واسع النطاق، بعنوان "أسلحة الدمار الشامل أم النفط الخام" يوم ٢٠٠٤/٢/٢٢م، من إعداد هيئة "أوبي– للبيئة والتنبؤات"، وسبق أن نشرت القناة التليفزيونية الثانية برنامج وثائقيًا بعنوان "الكذبة الكبرى: التزوير من وراء حرب العراق"، كما نشر الموقع الشبكي لمجلة "دير شبيجل" الأسبوعية المعروفة سلسلة مقالات بعنوان "عشرة أكاذيب".

(٢٠) لم تكن الحرب قد بدأت فعلاً عندما طرح نورمان سولومون، المتخصص في العلوم السياسية، وريسي إيرليش، المحرر الصحفي، في كانون أول/ ديمسبر عام ٢٠٠٢م؛ كيف عملت الحكومة الأمريكية على تجنيد وسائل الإعلام في إطار الإعداد للحرب؛ فمنذ ذلك الحين "كان القسم الأكبر من وسائل الإعلام الأمريكية يعطي الانطباع بأنه في فترة انتظار الحرب لم يعد أكثر من أبواق دعائية للحكومة". انظر: ريسي إيرليش العراق، "هدف الحرب– تسويق وسائل الإعلام للحرب"، دار نشر جولدمان، ميونيخ ٢٠٠٢م.

Reese Erlich, Norman Solomon, "Angriffsziel Irak", Wie die Medien uns den Krieg verkaufen Goldmann Verlag., München 2002.

(٢١) من أهم الكتب الصادرة حول العراق عام ٢٠٠٣م:

١– يوآخيم جويلارد وميشائيل شيفمان وروديجر جوبل، "العراق، الحرب والاحتلال والمقاومة"، في نهاية العام (طبعة ٢٠٠٤م)

Joachim Guillard u. Michael Schiffmann Hrsg. v. Rüdiger Göbel, Der Irak - Krieg, Besetzung, Widerstand Bei: Papy Rossa Verlagsgesellschaft, 2004.

يؤكد عدم صحة التعليلات الرسمية للحرب، واستحالة سيطرة الأمريكيين على العراق.

٢- هانس فون سبونيك وأندرياس تسوماخ، "العراق- يوميات حرب مرفوضة"

Irak - Chronik eines gewollten Krieges von Hans von Sponeck, Andreas Zumach.

أحد مؤلَّفَيْه كان ديبلوماسيًا ألمانيًا حمل المسئولية عما سمي "برنامج النفط مقابل الغذاء"، واستقال بسبب السياسات الأمريكية آنذاك، ويتحدث الكتاب عن "كيفية خداع الرأي العام العالمي، وانتهاك القانون الدولي" وهو ما يشير إليه العنوان الثاني للكتاب.

٣- مجموعة مؤلّفين بإشراف بيرند كوبيخ، "مرجل العراق- الهيمنة الأمريكية، الأمم المتحدة ودور أوروبا

Brandherd Irak - US-Hegemonieanspruch, die UNO und die Rolle Europas von Bernd W. Kubbig, erschienen bei Campus Verlag.

يتحدث عن أوضاع العراق الاستبدادية، والسياسية والعسكرية، ثم عن سياسة الهيمنة الأمريكية كما يطرحه مثال العراق، وعلاقة ذلك بالنفط الخام ودعم "إسرائيل"، وخطوات الهيمنة السابقة في وسط آسيا وجنوبها، وموقف الأمم المتحدة وأوروبا تجاه خرق القانون الدولي، وأزمة حلف شمال الأطلسي، ويخصص بابًا للحديث عن وضع العراق بعد الاحتلال، وغياب رؤية مستقبلية لمنطقة الخليج.

جيرهارد بيسترموللر، "الحرب ضد العراق- عودة إلى الفوضى الدولية؟"

Krieg gegen den Irak - Rückkehr in die Anarchie der Staatenwelt?

(٢٢) فرانس مور من بغداد، "وسائل الإعلام هي الهدف الأول"، في "فوخن تسايتونج"- "Wochenzeitung" يوم ٢٠٠٤/٣/١٣م: يذكر بالتفصيل كيف أخبرت وزارة الدفاع الأمريكية وسائل الإعلام الأمريكية قبيل الحرب أن الفنادق الثلاثة التي ينزل فيها مراسلوها ومصوّروها، ولا سيما فندق الرشيد في بغداد، ستكون من الأهداف الأولى للهجمات العسكرية، مما جعل كثيراً من مراسلي وسائل الإعلام الأوروبية يعدلون عن قرارهم بالبقاء في بغداد، ما لم يعثروا على أماكن إقامة أخرى.

(٢٣) آندريا شوكالا، المتخصصة في العلوم السياسية، بحث مطوّل بعنوان "وسائل الإعلام والرأي العام في حرب العراق" في المجلة العلمية "من عالم السياسة والتاريخ المعاصر" العدد رقم ٢٤-٢٠٠٣/٢٥م،

"Aus Politik und Zeitgeschichte (B 24-25/2003)": "Medien und öffentliche Meinung im Irakkrieg": Andrea Szukala.

(٢٤) انظر للكاتب: "مسلمو الغرب بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن" في موقع مداد القلم.

(٢٥) انظر للكاتب أيضًا:" المسلمون في ألمانيا وحرب احتلال العراق في موقع مداد القلم.